- بطاقة تواصل ومعلومات المقياس-

الكلية: الحقوق والعلوم السياسية

القسم: القانون العام

المستوى: السنة الثانية جذع مشترك -المجموعة الأولى-

السداسي: الرابع

المقياس: تقنيات البحث العلمي 2

الرصيد:06

المعامل:01

الحجم الساعي: 01:30 ساعة في الأسبوع

طريقة التقييم: امتحان كتابي نهاية السداسي

اسم ولقب الأستاذ: عبد الرزاق حسن

البريد الالكتروني: abderrazak.hacene@univ-biskra.dz

2- تقديم الدرس:

نظرا لأهمية المنهجية لكل باحث او ممارس قانوني اضحى لها اطارا واسعا، لا يقتصر مضمونه على البحث العلمي المجرد، ودراسة النص القانوني، والتعليق على الحكم او القرار القضائي، واعداد الاستشارات القانونية والمذكرات الاستخلاصية. ولا الاعتقاد بأن المنهجية تشمل على منهجية البحث وحل النزاع المتعلق بالقاعدة القانونية ومنهجية تطبيقها، بل شمول المنهجية لمختلف تلك المواضيع القانونية، سواء تعلق الامر بالتشريع والقضاء والفقه، والبحث العلمي، ومناهج البحث في العلوم القانونية، والتحرير الإداري، ومواضيع المسابقات ... وغيرها.

وهكذا فان الامر الهام في الدراسة القانونية بالنسبة للطالب وهو يشق طريقه في مسار علمي جديد في شكله ومحتواه. ليس هو استعراض كل المعلومات، ولكن كيفية صياغة بحث وفق منهجية وأسلوب قانوني سليم. وكذلك

كيف يمكن الإجابة على الأسئلة الصغرى او التعليق على الاحكام والقرارات القضائية او معالجة النصوص الفقهية او التشريعية؟ وكيف يمكن تحليل المسائل التي يمكن ان تطرح علي حتى أُبرز مدى فهمي للمادة القانونية...، ليتأكد مدى ارتباط المنهجية عموما بعلم القانون بمختلف فروعه، فوظيفتها أن ينشأ لدى الطالب الأسلوب والطريقة في التعامل مع شتى الميادين التي يطرحها علم القانون.

ان المشكل الحقيقي الذي يعاني منه الطالب في الدراسة القانونية سواء في إطار النظام الجامعي القديم(الكلاسيك) او في إطار الإصلاح البيداغوجي الحالي (ل م د) يتمثل بالدرجة الأولى في عدم إلمامه بقواعد البحث العلمي الرصين، وبأدوات التحليل والتعليق والمناقشة بطريقة علمية ومنطقية سليمة، وبالتالي يصبح الطالب هنا طالب الشهادة(دبلوم) في الحقوق لا الطالب القانوني بالمعنى الحقيقي للكلمة، في وقت يتطلب ان يكون له شخصية قانونية جديرة بالحصول على الشهادة في الحقوق، واتمام دراسته العليا أو تولي الوظائف.

ولا شك ان معرفة مختلف هذه القواعد المنهجية تبقى لها أهميتها البالغة في نجاح الطالب الجامعي وأي باحث قانوني، الا أن ما يؤسف له على حد تعبير رأي في الفقه، بروز جيل من الباحثين يجهل أبسط قواعد المنهجية ويستخفون بهذه القواعد ولا يلتزمون بها، ولذاك أصبحت الكثير من الأبحاث الجامعية تعتمد على النقل الحرفي أو تخلو من الجودة والدقة ولا تعتمد تقنيات البحث العلمي وشروطه الضرورية، بيد أن التعليم الحق ليس هو جمع المعارف واحتطابها، بقدر ما هو بحث في مناهجها لاقتناص اسرارها، ولإدراك كيفيات بنائها وطرق تركيبها.

وحتى يمكن صقل شخصية الطالب يستلزم الامر رد الاعتبار لقيمة حصة الاعمال الموجهة، التي تحوّل الطالب من ملاحظ ساكن الى فاعل نشيط من منظور مساره الجامعي، وتحقق هذا الامر لا يتم في حصص المحاضرات بل في حصص الاعمال الموجهة، حيث تطرح على الطالب؛ نصوص قانونية للمعالجة، او احكام وقرارات قضائية للتعليق، او مسائل قانونية لتقديم الاستشارة، او مذكرات استخلاصيه للإعداد، او مراسلات إدارية للتحرير. خاصة بالنسبة للطالب الذي اجتاز ثلاث سداسيات من مساره الجامعي. هذا، وقد يطالب بها بعد تخرجه وحصوله على الشهادة الجامعية في بعض المسابقات (الدكتوراه، القضاء، وغيرها...).

وتعمل حصة الاعمال الموجهة أيضا على تيسير ارشاد وتوجيه وتطبيق ما تلقنه الطالب في محاضرات المنهجية عبر المساهمة بإنجاز وإلقاء عروض(بحوث) في حصص الاعمال الموجهة وتمرُنه على التحليل والتعليق على النصوص القانونية والاحكام والقرارات القضائية، وتمكنه من أدوات حل المسائل والاستشارات القانونية، واعداد المذكرات الاستخلاصية، ولهذا فقد عظمت الحاجة الى بلورة مضمون واضح ومقبول لمادة المنهجية، بعدما تطورت طرق الدراسة والتأهيل، وتحول الطالب الى مساهم في الفهم والتعليق، بدء من التحاقه بالمؤسسة الجامعية الى أن يبدأ مداه وذروته عند الوصول الى قمم الاستحقاقات العلمية المشروطة بالأبحاث العلمية والنظامية وهي المسماة أطاريح الدكتوراه.

3- المكتسبات القبلية:

تتمثل المكتسبات القبلية للطالب بخصوص هذا المقياس في كل المعارف المحصلة في مقررات السداسيات الثلاثة من التعليم القاعدي؛- منهجية العلوم القانونية، المدخل للعلوم القانونية، القانون الدستوري، القانون الإداري، القانون المدني، قانون جنائي عام، ...- والتي تمكن الطالب من تحصيل ودراسة هذه النماذج من البحوث القصيرة التي لها خصوصيتها التي تنفرد بها عن المنهجيات القانونية العامة لان لكل شكل تقنيته التي تميزه.

4- أهداف الدرس:

للمنهجية القانونية أهمية بالغة في مختلف البحوث العلمية بما فيها القانونية، ويتجسد هذا في معدل النسبة المئوية لمادة منهجية العلوم القانونية (28 بالمائة) من البرنامج الكلي في عروض التكوين لنظام ل م د، وللأهداف التي تروم تحقيقها:

- تعوّد الطالب على ترتيب وتنظيم أفكاره وعرضها بشكل منسق وتسلسل منطقي، مما يحتاج الى إلمامه بأدوات البحث المتباينة، والتمكن من تقنيات كتابة البحث العلمي وضبط مختلف تقنيات معالجة المواضيع القانونية.
- تدريب الطالب على الأسلوب القانوني في الكتابة القائم على الدقة والاختصار والوضوح، وعدم التكرار وابعاده عن السطحية والأسلوب السردي المألوف.
- تمكين الباحث من تجنب التسرع وإصدار الاحكام المسبقة بالبحث في الموضوع وعدم الاخذ به كحقيقة، سواء تعلق الامر ببحث او احكام وقرارات قضائية، او استشارات قانونية او نصوص قانونية.
- الاهتمام بطرق عرض ونقد البحوث والدراسات والحكم على أهميتها واستعمالها في مجال التطبيق والعمل.
- إعادة النظر في المحاضرة كأساس للتعليم في ميدان الحقوق بوجه خاص وفي مجال الدراسات الإنسانية بوجه عام، اذ المحاضر يلعب دورا هاما في تكوين الشخصية القانونية المستقلة للطالب.

وتأتي هذه الدروس كمحاولة لترسيخ مبادئ المنهجية التي تعد مسلمة لا يمكن لأي باحث تجاهلها، فلا بد لغير الممتهن من الرجوع اليها، وفي نفس الوقت لا يسع الممتهن الاّ ان يفيد منها.

فقد اثبتت التجربة الجامعية أن المحاضرات النظرية وتدريس المعلومات لا تكفي لتكوين الشخصية القانونية العلمية لدى طالب القانون، وانما لابد من تزويده أيضا بأدوات ووسائل وأساليب تعلمه كيف ينمي ملكته الفكرية بطريقة سليمة وتمكنه كيف يستخدم قدراته الفكرية استخداما سديدا، في استخراج المسائل القانونية من خلال الوقائع والاحداث المعروضة، وكيف يبحث عن الحلول القانونية لها، ومن ثم كيفية عرض هذا الحل بطريقة علمية وأسلوب مقنع.

والمتمهن كالقاضي والمحامي والفقيه والمشرع وغيرهم من رجال القانون، في حاجة هم الآخرين للمنهجية لأنها من مفترضات العمل في المجال القانوني وفي كافة مستوياته وضرورة من ضروراته.

5- أسئلة الدرس:

-ما هي المنهجية المتبعة لتحليل النصوص القانونية؟ وماهي المنهجية المتبعة للتعليق على الاحكام والقرارات القضائية؟ وما هي تقنيات اعداد استشارة قانونية؟ وماهي تقنيات اعداد مذكرة استخلاصية؟ وماهي تقنيات التحرير الإداري؟

6- محتوى الدرس:

هذا، وتتوقف الدراسة القانونية الأكاديمية لتقنيات البحث العلمي 2 (السداسي الرابع) أساسا على خمسة محاور:

المحور الأول: تحليل النصوص القانونية.

المحور الثاني: التعليق على الاحكام والقرارات القضائية.

المحور الثالث: تقنيات اعداد استشارة قانونية.

المحور الرابع: تقنيات اعداد مذكرة استخلاصية.

المحور الخامس: التحرير الإداري.

وفي سبيل تبسيط مكونات هذه المادة المعرفية وتقريبها من أذهان طلبة السنة الثانية من التعليم القاعدي أضع بين أيديهم هذه الدروس. مع الإشارة إلى أنها لا تغنيهم عن الاستعانة بمختلف المراجع العربية والأجنبية حتى يتيسر لهم تنمية معارفهم القانونية واثبات ذواتهم.

ملاحظة: تم جمع مادة هذه الدروس من المراجع التالية:

-آث ملويا لحسين بن شيخ، حوليات القانون-أعمال تطبيقية في القانون-، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2012.

- آكلي تومي، مناهج البحث وتفسير النصوص في القانون الوضعي والتشريع الإسلامي، برني للنشر والتوزيع، الجزائر،2019.

برارمة ميلود، مميزات المراسلات والوثائق الإدارية، دار المعرفة، الجزائر، 2005.

-بن تريدي بدر الدين، المراسلة العامة والتحرير الإداري، دار المعرفة، الجزائر، 1998.

-وسام حسين عياض، المنهجية في علم القانون، الطبعة الأولى، دار المواسم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2007.

- حباني رشيد، دليل تقنيات التحرير الإداري والمراسلة، دار النجاح للكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.

-حلمي محمد الحجار، المنهجية في حل النزاعات ووضع الدراسات القانونية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010.

- شروخ صلاح الدين، الوجيز في المنهجية التطبيقية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2010.

-طه زاكي صافي، منهجية العلوم القانونية -حلول أبحاث ودراسات قانونية-، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 1998.

-رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

-عبد المنعم نعيمي، تقنيات اعداد الأبحاث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، دار بلقيس للنشر، الجزائر،2021.

-عكاشة محمد عبد العال، سامي بديع منصور، المنهجية القانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2007.

-علي مراح، منهجية التّفكير القانوني (نظريا وعمليا،) ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ،2004.

-غناي زكية، منهجية الاعمال الموجهة في القانون المدني، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.